

## خامنئي؛ حان وقت تغيير التوازن الميداني في سورية

■ **عامر نعيم الياس\***

أُعلن في إيران منذ يومين، أنّ المرشد الأعلى للثورة الإسلامية السيّد علي خامنئي سمح «لمجموعات محدّدة» من الشباب الإيرانيين، بالتوجه إلى كل من العراق وسورية ولبنان للقتال إلى جانب الحلفاء.
فقال قائد الحرس الثوري الإيراني محمد علي جعفري عن خامنئي أنه «أعطى الإنذ لمجموعات من الشباب الإيرانيين للقتال إلى جانب اخوتهم العراقيين والسوريين واللبنانيين». وأضاف: «بخلاف تلك الأعداء من الشباب الذين سمح لهم بالانضمام إلى القتال خارج إيران، فإنه ممنوع على أي شخص مغادرة البلاد».

هو قرار من قائد إيران العسكري والسياسي والعسكري، لا يرقّ إلى الفتوى بالجهاد العام، لكنه قرار يشرّع القتال في سورية والعراق ولبنان «لمجموعات محدّدة» أي مستشارين عسكريين وأمنيين ومدربين فضلا عن المقاتلين المحترفين. هنا يبرز بعض النوع، لكن الكمّ يبقى الأساس في إدارة المعركة الحالية أمام مد وهابتي متطرّف تحوّل إلى رأس حربة في المشروع الأميركي للمنطقة. فهل تحتل الساحات التي شملها قرار خامنئي الأهمية ذاتها؟

من الواضح أن سورية التي تشكل الحلقة الأكثر حساسية وخطورة في الصراع الدائر الآن عليها وفيها، تشكل أولوية في القرار الذي أعلن منذ يومين. فالقرار يأتي بعد تطوّرين بارزين على الجبهة السورية، أيّ في عملية القنطرة إلى استشهاده ضابط رفيع المستوى في الحرس الثوري الإيراني، أعلنت طهران عن استشهاده، في الوقت الذي كان من الممكن التعتيم على الخبر. أما الثاني، فتداعيات التصرف «الإسرائيلي» الأحصا على معادلة الردع في المنطقة عموماً، وفي ما خصّ سورية خصوصاً، فبيان نعي العميد دادي الصادر عن الحرس الثوري قال إن استشهاده العميد جاء في «جغرافيا المقاومة الإسلامية»، وهو ما يحمل في طياته بدور ربط جبهات المواجهة مع المحور الصهيوي.أميركي، مع ما يعنيه ذلك من تشريع الدخول المباشر والعلني لطهران على محور المواجهة.

وعليه، وانطلاقاً مما سبق، يُشتر قرار السيّد الخامنئي إلى جملة أمور أهمها:

• سورية على رأس أجندة محور المقاومة الآن، وبالتالي فإن اتخاذ القرار جاء بناءً على التطوّرات الأخيرة التي غيرت قواعد الاشتباك على الجبهة السورية.

• الرّد على الغارة «الإسرائيلية» في القنيطرة وتدخلها المسافر لإقامة منطقة عازلة في جنوب سورية، والدخول المباشر والعلني على جبهة الصراع معها في سورية.

• الحاجة إلى تحريك الجبهة السورية أمسى أمراً ملكاً وضغطاً على محور المقاومة، فالتغطية الرسمية والشريعية على قرار السماح بإرسال مقاتلين إيرانيين إلى سورية، يأتي في ظل وعي لدى محور المقاومة بضرورة تحريك الوضع الميداني الراهن في سورية، بغية إحداث تغيير نوعي في موازين القوى على الأرض، من شأنه أن يدفع اليوت الغربية وعلى رأسها واشنطن لإعادة حساباتها في سورية، وهذا يستوجب تفعيل القتال على الأرض، وهو ما يؤذي بدوره إلى سقوط شهداء لمحور المقاومة في المعركة، بحتمّ الالتزام باستراتيجية العمل العلني وتحضير الرأي العام في محور المقاومة لقبول توضيحات.

• أولوية الجبهة السورية لا تعني أن العراق ولبنان ليسا على أجندة محور المقاومة، لكن الحالة السورية وخصوصيتها سواء لجهة حجم الانخراط الدولي الإقليمي في الحرب على سورية، أو لجهة الحاجة إلى كمْ يقف في مواجهة هذا الفيض من الإرهابيين لإجانب الذين يعبرون الحدود السورية مع دول الجوار، خصوصاً مع تركيا، يجعل من سورية الوجهة الأولى للقرار.

• تغيير قواعد الاشتباك مع العدو الصهيوني، دخل مرحلة اللاعودة، وخامنئي بقراره يضيف حساباً آخر لعواقب أيّ تدخل «إسرائيلي» مباشر في سورية من جبهة الجولان خصوصاً، بعد المعالجة التي أرسلها السيّد نصر الله في خطابه الأخير عندما هدّد بالردّ على استهداف أيّ مقاوم في أيّ مكان.

• تأكيد القرار الإيراني على «مجموعات محدّدة» بوصول رسالة بأن القرار قابل للتطوير وورقة الجهاد المقدس ليست في يد طرف وحيد في المنطقة، إن اقتضى الأمر.

\*كاتب ومرجع سوروي

## الأردن على المحكّ... وأردوغان يبدّد فرصة «تركيا ديمقراطية»

انقسمت التقارير الصحافية الغربية أمس، لا سيما المواضيع المختصة بالشرق الأوسط والمنطقة، إلى حدّتين: إعدام الطيار الأردني معاذ الكساسبة من حركة الخلافة من قبل تنظيم «داعش» المتطرّف وما كالت إليه الأمور في الأردن. واستمرار الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بسياساته القمعية، لا سيما ما فعلته السلطات التركية ليل الثلاثاء. الأربعا الماضي، إذ اقتحمت أحد البنوك العقريّة من «حركة الخدمة» التي يتّأسسها الداعية محمد فتح الله غولين.

في ما خصّ «داعش» وإرهابه، كان لافتاً مقال الكاتب البريطاني روبرت فيسك في صحيفة «إندبندنت» البريطانيّة. إذ وصف فيديو الإعدام الذي نفذّه «داعش»



«**جيهان**»: **السلطات التركية تقتحم «بنكّ آسيا» وتفشّته تمهيداً للاستيلاء عليه**

كشفت وكالة «جيهان» التركية أنّ السلطات التركية وفي عملية جنونية، لا يمكن أن نتشاهدها في دولة ديمقراطية، اقتحمت ليل الثلاثاء «الأربعا «بنكّ آسيا» الخاصّ المصرف في «حركة الخدمة» التي يتّأسسها محمد فتح الله غولين، في محاولة منها لإخافة العملاء وجعلهم يسحبون أموالهم من البنك. ونقلت الوكالة عن خبراء اقتصاديين قولهم إن عملية الاقتحام والتفتيش لمقر البنك الواقع في إسطنبول غير قانونية، لا بل تعسفية، وأنّ السلطات التركية لا تمكّ الصلاحية أو الحقّ في الاستيلاء على البنك بأيّ وجه من الوجوه، وهذه الخطوة لا تهدف إلا لإيجاد مناخ من الخوف والذعر لدى المدعوين حتى يسحبوا أموالهم، وذلك تمهيداً للاستحواد تماما على البنك وإدارته.

وعلى رغم تأخر الوقت، إلا أنّ محنيّ البنك احتشدوا جوارهِ واحتجوا على العملية غير القانونية، مؤكّدين أنّهم لن يقفوا في الفخ المنصوب ولن يسحبوا أموالهم من البنك، بل سيودعون فيه أموالاً جديدة لدعمه وإفشاف خطة حكومة حزب «العدالة والتنمية» والرئيس رجب طيب أردوغان لإفلاسه.

ويؤكّد مراقبون محلّولون أنّ الفيم الاجتماعيّة في تركيا انقلبت رأساً على عقب بسبب فضائح الفساد والرشى التي توتّطت بها حكومة حزب «العدالة والتنمية»، فيما انتشرت سياسة المسبوبة والرشى ونظام محاياة الأقارب في عهد أردوغان وتزيّات هذه المظاهر يوماً بعد يوم مع إسناد الوظائف الحكومية إلى أصدقاءه وأقارب المسؤولين الأتراك من دون النظر إلى كفاءتهم. وكانت الوكالة قد ذكرت في مقال نشرته أول من أمس، أنه بعد سيطرة حكومة حزب «العدالة والتنمية» الحاكم في تركيا بصورة كاملة على أجهزة القضاء والأمن والاستخبارات، بدأت تركيا بالتحوّل إلى دولة بوليسية، خصوصاً بعد المشروع القانوني الأخير الذي أعدته الحكومة التركية تحت اسم «حزمة الأمن الداخلي». كما حذرت أحزاب المعارضة التركية من أنّ التعديلات الجديدة التي يحملها المشروع قد تنتج عنها نتائج خطيرة تخدش حتى الأحكام العرفية والإجراءات التي كانت في فترات الانقلابات التي شهدتها تركيا. وأنّ تعديلات كهذه لا يمكن أن تحدث في دولة ديمقراطية بل في دولة بوليسية.



«**نيويورك تايمز**»: **أردوغان يبدّد فرصة تركيا في ديمقراطية حقيقية**

قال الداعية التركي، فتح الله غولين، إنه من المحيط للغاية رؤية ما حدث في تركيا في الساعات السبع الماضية، لافتاً إلى أنه منذ وقت ليس بعيد، كانت تركيا موضع حسد جيرانها من الدول المسلمة، لا بل مرشحا قويا للحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي بينما كانت في طريقها نحو ديمقراطية حقيقية تحترم حقوق الإنسان العالمية.

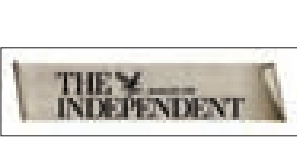
ويضيف غولين في مقال نشره في صحيفة «نيويورك تايمز» الأميركيّة: لكن هذه الفرصة التاريخية تبدّدت الآن، إذ يعمل الحزب التركي الحاكم، «العدالة والتنمية»، برئاسة رجب طيب أردوغان، ضدّ هذا التقدم، لا بل يخنق المجتمع المدني والإعلام والقضاة وحتى رجال الأعمال المستقلين.

ولفت غولين إلى أنّ قادة تركيا الحاليين يبدو أنّهم يسعون إلى سلطة مطلقة بحكم فوزهم في الانتخابات، لكن الناصر لا يمنحهم إلّ تجاوز الدستور أو وقع المعارضة، خصوصا عندما يتمّ بناء الانتصارات الانتخابية على أساسية المحسوبية وتبعية وسائل الإعلام.
مؤكّدا أنّ قادة حزب «العدالة والتنمية» بصورون الآن كل الانتقادات الديمقراطية بأنّها هجوم على الدولة، فمن خلال النظر إلى كل صوت معارض على أنّه عدو طريق. أو ما هو أسوأ، كخائن. فإنّهم يقودون البلاد نحو الشمولية.

وأشار غولين، إلى أنّ أحدث ضحايا هذه الحملة هم المديرون التنفيذيون ورؤساء تحرير المؤسسات الإعلامية المستقلة الذين اعتقلوا، ويواجهون الآن تهم ملفقة بغض التغييرات الأخيرة في القوانين ونظام المحاكم، ولإيزال مدير إحدى القوات التلفزيونية الأكثر شعبية، الذي اعتقل في كانون الأول 2014، وراء الضحايا، كما طُهرت المؤسسات من الموظفين العموميين الذين يحققون في اتهامات بالفساد، علاوة على سجنهم لمجرد قيامهم بعملهم.

وقال: «إن مثل هذه المصادفات تبعث رسالة أن كل من يقف في طريق جدول أعمال الحزب الحاكم سيكون مستهدفا لإفراءات وعقوبات وحتى تهم ملفقة، إن حكام تركيا لا يتفكرون الغرب فقط منهم، لكنهم يفقدون مصداقيهم في الشرق الأوسط أيضا.
قدرة تركيا على تأكيد التأثير الإيجابي في المنطقة لا تتوقف فقط على اقتصادها، إنّما أيضا على صحة ديمقراطيتها.

ولفت غولين إلى أنّ المبادئ الأساسية للديمقراطية الفاعلة في سيادة القانون وحترام الحريات الفردية، وهي أسسّ القيم الإسلامية، فمن المؤسف أن ترى علماء الدين يقدمون مبررا دينيا لفساد الحزب الحاكم.



«**إندبندنت**»: **إعدام الكساسبة حرقاً أشبه بوحشية جنكيز خان**

وصف الكاتب البريطاني روبرت فيسك فيديو الإعدام الذي نفذّه «داعش» بالطيار الأردني معاذ الكساسبة، بأنه أشبه بوحشية زعيم التتار جنكيز خان، وأظهر لكل من اليابان والأردن ما يفكر فيه الإرهابيون في شأنهم. وأضاف فيسك في مقاله أمس في صحيفة «إندبندنت» البريطانيّة: إن عشرات الآلاف من المسلمين السنة الذين طالبا بإطلاق سراح الطيار يعرفون الآن ما كان يخطط له إقرانهم المسلمون في سورية والعراق. مشيراً إلى أن إحراق الطيار الأردني كان ما أراد «داعش» أن يظهره للعالم، وكان هذا أشبه بوحشية جنكيز خان.

وأضاف: «إن «داعش» أجبر في البداية الأردنيين واليابانيين على الاعتراف بقوته من خلال تقديم الصحافي الياباني كلعلم للمفاوضات، ثم كشف يعد ذلك للعاهل الأردني الملك عبد الله الثاني ولرئيس الوزراء الياباني ما كان يفكر في شأنهما. فأراد الأردنيون دليلا على أنّ الطيار معاذ الكساسبة لا يزال حيا، ثم قدم لهم دليلهم وهو يوضع في قفص من النار. وكان من الممكن أن يحذّر الجيش السوري ملك الأردن في شأن ما يمكن توقعه. فقيل أشهر، أشعل «داعش» النيران بجنود سوريين، ثم قام بشوي رؤوسهم في تسجيل فيديو ولم يخطق أحد بتكلمه.

ويضيف فيسك: بالنسبة إلى الملك عبد الله الثاني، ربما تكون هناك ميزة في حرق الكساسبة حياً. إن أولئك الآلاف من المسلمين السنة الذين طالبا بإطلاق سراح الطيار يعرفون الآن ما خطط له إقرانهم المسلمون في سورية والعراق. ويتساءل فيسك: من بين العرب لن يتساءل الآن عن تكلفة دعم الحزب الأميركيّة على «داعش»؟. وتوقع أن يصفى الغرب ما قام به «داعش» بالعالم البربري البشع وغير الإنساني والمروع وما إلى ذلك. إلا أن بعض المسلمين قد ينظرون إلى الأمر في ضوء الآيات الأولى من القرآن التي تحذّر من عذاب عظيم

## البناء

## الأردن على المحكّ... وأردوغان يبدّد فرصة «تركيا ديمقراطية»

بالطيار الأردني معاذ الكساسبة، بأنه أشبه بوحشية زعيم التتار جنكيز خان، وأظهر لكل من اليابان والأردن ما يفكر فيه الإرهابيون في شأنهم.

أما صحيفة «واشنطن بوست» الأميركية، ف قالت إن هذا العمل الوحشي أثار احتجاجا في الشارع الأردني، تطالب بالانتقام وتهذد بجز النظام الملكي الأردني نحو مواجهة أكثر مباشرة مع الإسلام المتطرّف..

تركيا، كشفت وكالة «جيهان» التركية أنّ السلطات التركية وفي عملية جنونية، لا يمكن أن نتشاهدها في دولة ديمقراطية، اقتحمت «بنكّ آسيا» الخاصّ المصرف من «حركة الخدمة» التي يتّأسسها محمد فتح الله غولين، في محاولة منها لإخافة العملاء وجعلهم

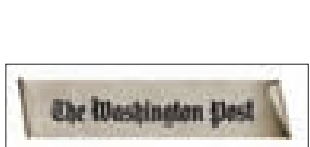


«**جيهان**»: **السلطات التركية تقتحم «بنكّ آسيا» وتفشّته تمهيداً للاستيلاء عليه**

كشفت وكالة «جيهان» التركية أنّ السلطات التركية وفي عملية جنونية، لا يمكن أن نتشاهدها في دولة ديمقراطية، اقتحمت ليل الثلاثاء «الأربعا «بنكّ آسيا» الخاصّ المصرف في «حركة الخدمة» التي يتّأسسها محمد فتح الله غولين، في محاولة منها لإخافة العملاء وجعلهم يسحبون أموالهم من البنك. ونقلت الوكالة عن خبراء اقتصاديين قولهم إن عملية الاقتحام والتفتيش لمقر البنك الواقع في إسطنبول غير قانونية، لا بل تعسفية، وأنّ السلطات التركية لا تمكّ الصلاحية أو الحقّ في الاستيلاء على البنك بأيّ وجه من الوجوه، وهذه الخطوة لا تهدف إلا لإيجاد مناخ من الخوف والذعر لدى المدعوين حتى يسحبوا أموالهم، وذلك تمهيداً للاستحواد تماما على البنك وإدارته.

وعلى رغم تأخر الوقت، إلا أنّ محنيّ البنك احتشدوا جوارهِ واحتجوا على العملية غير القانونية، مؤكّدين أنّهم لن يقفوا في الفخ المنصوب ولن يسحبوا أموالهم من البنك، بل سيودعون فيه أموالاً جديدة لدعمه وإفشاف خطة حكومة حزب «العدالة والتنمية» والرئيس رجب طيب أردوغان لإفلاسه.

ويؤكّد مراقبون محلّولون أنّ الفيم الاجتماعيّة في تركيا انقلبت رأساً على عقب بسبب فضائح الفساد والرشى التي توتّطت بها حكومة حزب «العدالة والتنمية»، فيما انتشرت سياسة المسبوبة والرشى ونظام محاياة الأقارب في عهد أردوغان وتزيّات هذه المظاهر يوماً بعد يوم مع إسناد الوظائف الحكومية إلى أصدقاءه وأقارب المسؤولين الأتراك من دون النظر إلى كفاءتهم. وكانت الوكالة قد ذكرت في مقال نشرته أول من أمس، أنه بعد سيطرة حكومة حزب «العدالة والتنمية» الحاكم في تركيا بصورة كاملة على أجهزة القضاء والأمن والاستخبارات، بدأت تركيا بالتحوّل إلى دولة بوليسية، خصوصاً بعد المشروع القانوني الأخير الذي أعدته الحكومة التركية تحت اسم «حزمة الأمن الداخلي». كما حذرت أحزاب المعارضة التركية من أنّ التعديلات الجديدة التي يحملها المشروع قد تنتج عنها نتائج خطيرة تخدش حتى الأحكام العرفية والإجراءات التي كانت في فترات الانقلابات التي شهدتها تركيا. وأنّ تعديلات كهذه لا يمكن أن تحدث في دولة ديمقراطية بل في دولة بوليسية.



«**واشنطن بوست**»: **إحراق الكساسبة يدفع الأردن إلى مواجهة مباشرة مع التطرف**

اهتمت صحيفة «واشنطن بوست» الأميركية بقيام تنظيم «داعش» بإحراق الطيار الأردني الأسير لديه معاذ الكساسبة حياً، وقالت إن هذا العمل الوحشي أثار احتجاجات في الشارع الأردني، تطالب بالانتقام وتهذد بجزّ النظام الملكي الأردني نحو مواجهة أكثر مباشرة مع الإسلام المتطرّف.

وأوضحت الصحيفة أنّ الجيش الأردني، الحليف المقرب للحالف الذي تتوقده الولايات المتحدة ضدّ «داعش»، تمهد بالعقاب والانتقام على مقتل معاذ، وقال إنّ الإعدام تمّ على الأرجح في وقت مبكر من شهر كانون الثاني الماضي.

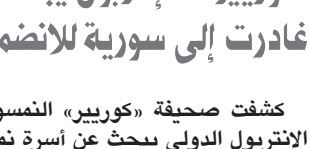
ولفتت الصحيفة إلى أنّ الراي العام الأردني أصيب بالذول من وحشية الفيديو الذي يظهر فيه معاذ داخل قفص حديدي، بينما تتشعل فيه النيران، في حين كانت حالات قتل الرهائن السابقة كلها تتمّ نجحاً.

وقبل مقتله، كان كثيرون من الأردنيين يطالبون بلادهم بالانسحاب من العملية التي تتوقدها أميركا ضدّ التنظيم، ويقولون إن تلك ليست معركةهم، لكنّ مواجهة مقتل الكساسبة ستعزّز عزيمّة الأردنيين، مع مطالبة عدد منهم بإعدام فوري للإرهابيين المدانين، الذين طالب «داعش» بمبادلتهم مع الطيار الأسير. وبالغفل أعلن الأردن صباح أمس إعدام ساجدة الريشاوي وزبياد الكربولي، التابعتين لتنظيم «القاعدة».

من ناحية أخرى، قالت الصحيفة إن صفقة تبادل الأسرى المقترحة بين الأردن و«داعش» قد فشلت. وعلى رغم أنّ هذا العرض قد أثار قدراً كبيراً من الجدل، إلا أنّه حظي ببعض الإشادة، فقد كان المنطق واضحاً، فطالما أظهر «داعش» استعداداه لتبادل السجناء مقابل الحصول على فدية، إلا أنّ دولاً مثل الولايات المتحدة وبريطانيا ورفضتا الدفع معللتين بأن الفدية تقدّم حافزاً للاختطاف، وتوفّر مزيداً من الأموال لمثل هذه الجماعات المتطرّقة. إلا أنّ تبادل السجناء أمر مختلف، فقد اقترح الأردن الإراج عن ساجدة الريشاوي، وربما كان انتصاراً شخصياً ل«داعش»، إذ يُقال إنّها شقيقة مساعد سابق لابي مصعب الزرقاوي، الذي قاد تنظيم «القاعدة» في العراق. لكن لم يبدّ أن لها قيمة استراتيجية. إلا أنّ الأردن فوّت الموعد النهائي لإطلاق سراحها بعدما طالب

بتدليل يثبت أن معاذ الكساسبة بريء واماّن. ويعدّ تداول الفيديو الذي يظهر فيه حرق الطيار حياً، قال التليفزيون الأردني إن مقتله حدث قبل شهر. وتشير «واشنطن بوست» إلى أنّه لو تبوّئت صحة هذا الأمر، فمن فكون المرة الأولى التي يتهم فيها «داعش» بالخداع في مفاوضات الأسرى.

ويعتقد الخبراء أنّ الفيديو الذي ظهر فيه إعدام الرهينة الياباني الشهر الماضي قد تمّ التلاعب فيه، وأنّ بعض الفدى التي طالب بها «داعش» مقابل إطلاق سراح الرهائن، لا سيما الأميركيين، كانت مرتفعة للغاية لدرجة أنّ المحللين لا يعتقدون أنّها عرضاً جاداً. ورات الصحيفة أنّ الفيديو الجديد سيسبب على الأرجح مزيداً من المعارضة للتفاوض مع «داعش»، لأنّه تنظيم لا يمكن التّه به.



«**كوريرير**»: **الإنترنت يبحث عن عائلة نمسوية غادرت إلى سورية إلى سورية للانضمام إلى «داعش»**

كشفت صحيفة «كوريرير» النمسوية نقلاً عن مصادر أمنيّة مطلّعة، أنّ الإنترنول الدولي يبحث عن أسرة نمسوية - بوسنيّة يعتقد أنّها غادرت إلى سورية للانضمام إلى تنظيم «داعش» الإرهابي.

وذكرت الصحيفة أنّ أقرباء العائلة أعلّمو السلطات النمسوية عن اختفاء جميع أفراد العائلة والبالغ عددهم خمسة أشخاص، بينهم ثلاثة قاصرين، من مدينتهم في مقاطعة شتايرمارك وسط النمسا. مشيرة إلى أنّ ربّ العائلة من مولبد النمسا ويحدر من أصول بوسنيّة، وسبق أن شارك في معسكرات تدريبية للإرهابيين في البوسنة وحرب البلقان بحسب مصادر للإنتربول.

وأوضحت الصحيفة أنّ الإنترنتول الدولي لديه مؤشرات بأن العائلة هذه غادرت النمسا منذ مطلع هذه السنة، متّجهة نحو سورية للانضمام إلى «داعش» بعدما تلقى ربّ العائلة دروساً دينيّة متطرّقة ودورات تدريبية إرهابية على يد ابو تجمعة البوسني، الذي تلقى القبض عليه في فيينا خلال تشرين الثاني الماضي، باعتباره من أبرز المتعلمين لعمليات تجنيد الإرهابيين في النمسا وإرسالهم إلى سورية.

وأوضحت الصحيفة أنّ مجموعات أصولية متطرّقة في أوروبا تتلقّى في بعض المناطق البوسنية الثانية دروساً دينيّة توجيهية متطرّقة ودورات تدريبية إرهابية قبيل مغادرتها إلى سورية والعراق لتنضمّ إلى المنظمات الإرهابية هناك. مشيرة إلى أنّ «داعش» سبق وأعلن مراراً أنّه يعمل على تشجيع العائلات من الشباب والقاصرين والأطفال والنساء للهجرة إلى مناطق سيطرته لخلق مجتمع يعارض شعائر المتطرّقة، مقدّماً لهم الأموال والتمتطلبات اللازمة لذلك.

وكان وزير الخارجية النمسوي سياستيان كورتس قد جنّد الأحد الماضي مخاوف بلاده من عودة الإرهابيين الأوروبيين من سورية والعراق وارتداد جرائمهم الإرهابية إلى دولهم.

وكان وزير الخارجية النمسوي سياستيان كورتس قد جنّد الأحد الماضي مخاوف بلاده من عودة الإرهابيين الأوروبيين من سورية والعراق وارتداد جرائمهم الإرهابية إلى دولهم.

وكان وزير الخارجية النمسوي سياستيان كورتس قد جنّد الأحد الماضي مخاوف بلاده من عودة الإرهابيين الأوروبيين من سورية والعراق وارتداد جرائمهم الإرهابية إلى دولهم.



يسحبون أموالهم من البنك.

فيما نشرت صحيفة «نيويورك تايمز» الأميركية مقالاً لغولين اعتبر فيه أنّه من المحيط للغاية رؤية ما حدث

في تركيا في السنوات القليلة الماضية، فمنذ وقت ليس بعيد، كانت تركيا موضع حسد لدى جيرانها من الدول المسلمة، لا بل مرشحا قويا للحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي بينما كانت في طريقها نحو ديمقراطية حقيقية تحترم حقوق الإنسان العالمية. ويضيف أنّ هذه الفرصة التاريخية تبدّدت الآن، إذ يعمل الحزب التركي الحاكم، «العدالة والتنمية»، برئاسة رجب طيب أردوغان، ضدّ هذا التقدم، لا بل يخنق المجتمع المدني والإعلام والقضاة وحتى رجال الأعمال المستقلين.



«**نيويورك تايمز**»: **أردوغان يبدّد فرصة تركيا في ديمقراطية حقيقية**

قال الداعية التركي، فتح الله غولين، إنه من المحيط للغاية رؤية ما حدث في تركيا في الساعات السبع الماضية، لافتاً إلى أنه منذ وقت ليس بعيد، كانت تركيا موضع حسد جيرانها من الدول المسلمة، لا بل مرشحا قويا للحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي بينما كانت في طريقها نحو ديمقراطية حقيقية تحترم حقوق الإنسان العالمية.

ويضيف غولين في مقال نشره في صحيفة «نيويورك تايمز» الأميركيّة: لكن هذه الفرصة التاريخية تبدّدت الآن، إذ يعمل الحزب التركي الحاكم، «العدالة والتنمية»، برئاسة رجب طيب أردوغان، ضدّ هذا التقدم، لا بل يخنق المجتمع المدني والإعلام والقضاة وحتى رجال الأعمال المستقلين.

وأوضح آرئيل، الذي يعدّ الرجل الثاني في حزب «البيت اليهودي»، أنّ الذي يراسه وزير الاقتصاد نفتالي بينيت، أنّ البرلمان الذي سيتشكل بعد الانتخابات المقبلة سيرخص على «ضمان الحقوق الدينية لليهود في المسجد الأقصى»، عبر سنّ قوانين واضحة تلزم الحكومة «الإسرائيلية» بعدم الانصياع للضغوط التي تمارس عليها من أطراف دولية وعربية.

وقال آرئيل: «على رغم أنّنا نقدرّ الدور الكبير الذي يبديده الأردن في التصوّق معنا أمنياً واستخبارياً واقتصادياً، ومع أنّنا معنيون باستقرار حكم الملك عبد الله، إلا أنّ هذا لا يمكن أن يكون على حساب حقوق اليهود في هذا المكان».

وتوقّع آرئيل، الذي سبق له أنّ شغل منصب مدير عام مجلس المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية، بأن «فيضاً من اليهود سيقترح المسجد لتكريس حقوقهم الدينية والوطنية»، مشدداً على أنّه يتمّ منذ الآن الإعداد لتنظيم مسيرات يهودية حاشدة بغية تغيير الواقع في المكان.

وفي السياق ذاته، كشفت النائب ميري ريفغ، رئيسة لجنة الداخلية في الكنيست»، نقاب عن أنّ عددا من الساسة وكبار الحاخامات ونشطاء متهتمين بحقوق اليهود في المسجد الأقصى»، اقترحوا تدشين كنيس يهودي في الحرم القدسي لكي يصلّي فيه اليهود.

«**إسرائيل**»: **أيّ اتفاق أميركي-إيراني كارثة علينا**

قالت مصادر «إسرائيلية» إن وزير الخارجية الأميركي جون كيري توسّل على ما يبدو إلى اتفاقات مع إيران، الأمر الذي يشكّل كارثة لدلّ «أبيب»، وفق ما أوضح أحد الخبراء «الإسرائيليين» في الامن القومي.

ويشير محلل الشؤون السياسية في «القناة العاشرة الإسرائيلية» مؤقّ فاردي نقلاً عن مصادر أوروبية أطلعت جهات «إسرائيلية»، إلى أنّ الأميركيين وافقوا على التنازل لطهران في موضوع أجهزة الطرد المركزية مقابل وعد إيراني بالهدوء والاستقرار في العراق وأفغانستان وسورية.

ويضيف: «الخشيّة الإسرائيلية هي من مستوى المرونة التي سيتحلّى بها الأميركيون أمام الإيرانيين، ومن الآن يتحدثون عن سقف، أولاً يجعل إيران دولة على عتبة النووي، وثانياً لا يمكن للمسؤولين في إسرائيل التسليم بهذا. وهذا يعني ما يقارب 6500 جهاز طرد مركزي يبدو أن الأميركيين سعدون لتسليمهم للإرهابيين وربما هناك تنازلات إضافية».

وتتابع فاردي: «نعم 6500، يمكن للأميركيين العضي فيهم. لقد تحدثت مع شخصين إسرائيليين ضليعين جداً في الملف النووي الإيراني واحد من المستوى السياسي، والثاني من المستوى المهني. هناك سجل داخل المؤسسات الإسرائيلية أيضاً. المستوى السياسي يعمل أكثر على الظاهر الخطورة، فيما المستوى المهني يقول إنّنا غير متأكدين أنّها 6500 جهاز طرد مركزي ولبسا واتقين من أنّه سيؤقّع اتفاق في القريب. المستوى السياسي يعمل دائماً لزيادة الأرقام التي يجري الحديث عنها، وثانياً القول إنّهم على عتبة التوقيع على الاتفاق. لنقل جملة واحدة. في خصمّ كل هذه المسألة وسفر تنفيذها إلى واشنطن وكلّ الأمور التي تحدثنا عنها، لا شك أنّنا يوجد هنا بعد نقطة العودة لنجاحه المدى الزمني. هذا يعني انه إذا كان الأميركيون سيعتدبون بالفعل لتتألزل عن 6500 جهاز طرد مركزي وإذا كان هناك تنازل أكبر، فعلاً، هل سيحصل في آذار أو نيسان أو في وقت ما في المدى، لذا هناك شعور في تل أبيب بالعائلة، أو كما يقولون: إذا وقعت؟ انتهت القصص. حتى لو لم يكن هناك تأكيد لكلام المصادر الأوروبية، على الأقلّ صعباً اسمع، فإنه يعبرّ بالتأكيد عن خشيّة أخيرة متمسكة، وكل ما نسمعها من الأيام الأخيرة جزء من المعركة السياسية التي تخوضها تل أبيب ضدّ الملف النووي، وأنا لا أقول دعاية أو بروبغندا، إنّها معركة سياسية لمحاولة وقف الاتفاق بين طهران وواشنطن».

«**إسرائيل**»: **ترحب بتعيين قاضية أميركية خلفاً لشيپاس**

رحّبت «إسرائيل» بقرار مجلس حقوق الإنسان في جنيف، تعيين القاضية الأميركية متصفّان ديفيس، خلفاً للقاضي الكندي ويليام شيپاس، رئيسة للجنة تقضي الحقائق للتحقيق في الاتهامات الموجهة ل«إسرائيل» بإرتكاب جرائم حرب وانتهاك القانون الدولي في الأراضي الفلسطينية.

ووصف مسؤولون «إسرائيليون»، الحقوقية الأميركية، بأنّها أكثر اتّزناً في تعاملها مع «إسرائيل»، مشيرين إلى انه سبق ل«إسرائيل»، أنّ تعاونت معها في إطار لجنة «غولدستون»، في خصوص الحرب على غزة في 2008 - 2009، والتي أطلق عليها عملية «الرصاص المصوب».

وأشار المسؤولون «الإسرائيليون» إلى انه على رغم الانتقادات التي وجهتها ديفيس ل«إسرائيل»، إلا أنّها كتبت أنّ «إسرائيل» خصّصت موارد أكثر من 400 أضعاء في شأن أداء غير سوي في غزة، وأنّ تحقيقات الجيش «الإسرائيلي» جرت بشكل مقبول.

ونقلت صحيفة «هآرتس» العبرية عن المسؤولين «الإسرائيليين قولهم»، أنّ تقرير ديفيس كان من بين الأسباب التي دفعت القاضي «غولدستون» إلى التراجع عن جزء من الاستنتاجات التي عرضها في تحقيقه في شأن عملية «الرصاص المصوب»، أمّالا إنه لو توفرت لديه الحقائق التي وردت في تقرير ديفيس، لكان سيضع وثيقة أخرى مختلفة، والأهمّ أنّه تراجع عن الخلاصة التي توصل إليها والتي تقول إنّ «إسرائيل»، استهدفت المدنيين بشكل متعمّد.

من ذلك، توقّعت مصادر في الخارجية «الإسرائيلية» أنّ يكون التقرير الذي سيشرّح في الثالث والعشرين من نيسان المقبل، قاسياً بالنسبة إلى «إسرائيل»، وأضاف أنّ استقالة شيپاس، من شأنها أنّ تقنع جهات كثيرة بأنّ التقرير غير مرّتب في أساسه، وأنّه شكّب من خلال الانحياز السياسي الحاد ضدّ «إسرائيل».

وكان وزير الخارجية النمسوي سياستيان كورتس قد جنّد الأحد الماضي مخاوف بلاده من عودة الإرهابيين الأوروبيين من سورية والعراق وارتداد جرائمهم الإرهابية إلى دولهم.

وكان وزير الخارجية النمسوي سياستيان كورتس قد جنّد الأحد الماضي مخاوف بلاده من عودة الإرهابيين الأوروبيين من سورية والعراق وارتداد جرائمهم الإرهابية إلى دولهم.

وكان وزير الخارجية النمسوي سياستيان كورتس قد جنّد الأحد الماضي مخاوف بلاده من عودة الإرهابيين الأوروبيين من سورية والعراق وارتداد جرائمهم الإرهابية إلى دولهم.